مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2005-2007

د./ شريف إسماعيل*

Abstract:

Former économie verte un moyen de savoir comment parvenir à un développement durable des trois dimensions: économiques, environnementales et sociales, en mettant l'accent sur les priorités nationales dans le domaine de la santé, le logement, l'eau potable, tout cela dans le but d'éradiquer la pauvreté et améliorer le niveau de vie et le bien-être.

Dans cet article, en regardant la contribution de l'économie verte pour réaliser le développement durable en Algérie pendant la période 2005-2007.

Les mots clés: Economie verte, Développement durable, Algérie.

ملخص:

شكل الاقتصاد الأخضر سبيلا من السبل لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، مع التركيز على الأولويات الوطنية في مجال الصحة، السكن والماء الشروب، كل هذا في سبيل استئصال الفقر وتحسين مستوى العيش والرفاهية.

وفي هذه الورقة، نبحث مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2005-2007.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، الجزائر.

* أستاذ محاضر (أ) - جامعة الجزائر 3

مخطط المقال:

مقدمة
1) مدخل إلى الاقتصاد الأخضر
1-1) ما هو الاقتصاد الأخضر
1-2) أهداف الاقتصاد الأخضر
2) الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر
2-1) الواجهة الخلفية الاجتماعية – الاقتصادية
2-2) الهشاشة البيئية قابلية الطبيعة والعوامل البشرية
2-3) حالة البيئة والتأثيرات المالية للسياسات المتبعة
2-4) الإنجازات 2005-2007 في البيئة والاقتصاد الأخضر
خاتمة

مقدمة:

تشير التوصيات الأخيرة لمنظمة العمل الدولية حول التنمية المستدامة والاندماج الاجتماعي في الاقتصاد الأخضر بأن نموذج التنمية السابق أصبح جد محدود ومكلف مما يخلف تذبذب في النشاط الاقتصادي بحيث تلمح الإحصائيات على أنه ستكون المستويات الإنتاجية في سنة 2030 أقل بنسبة 2,4% مما هو عليه اليوم و7,2% بحلول سنة 2050 بالإضافة إلى التدهور الذي يلحق بالبيئة وفقدان خدمات النظام الإيكولوجي القاعدي[1]. زيادة على ذلك، تعاني أغلب الدول النامية ومن بينها الجزائر من عدم فعالية نموذج التنمية من ناحية العمالة المنتجة بسبب عدم إتزان القطاع المالي الذي كلف الشركات والعمال الكثير من المال.
وإذا استمرت الوضعية على حالها فيما يخص طرق الإنتاج عن طريق الاستهلاك الغير العقلاني للموارد، الإتلاف المستمر للأراضي، إزالة الغابات، الصيد المفرط وتغير المناخ، سيؤدي حتما إلى ندرة متزايدة للمياه وارتفاع أسعار المنتجات والطاقة والمواد الخام، مما سينجم عنه مشاكل أخرى مثل الفقر وعدم المساواة وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي مما تفرض تكاليف اجتماعية واقتصادية هائلة يصعب على أغلب الدول مواكبتها. وضمن هذه النظرة التحليلية، جاءت مساهمتنا كورقة طريق نعزز بها وننير عقول الباحثين بأهمية مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر في الجزائر.

يتمحور تركيزنا على طرح الإشكالية التالية: **ما هو الاقتصاد الأخضر؟ وماهي الإستراتيجية الوطنية المعتمدة في الجزائر حول حالة ومستقبل الاقتصاد الأخضر.**

1) مدخل إلى الاقتصاد الأخضر:

يخلق الاقتصاد الأخضر فرص عمل ويعزز العدالة الاجتماعية في قطاعات متنوعة، بحيث تشير معظم الدراسات إلى تحقيق أرباح بنسبة 0,5 إلى 2% ما يعني من 15 إلى 60 مليون وظيفة إضافية في جميع أنحاء العالم. كما يمكن تحقيق إستراتيجيات نمو أخضر أخرى، عن طريق إحداث موجة جديدة من الاستثمارات في الاقتصاد الفعلي، حيث تملك البلدان الناشئة أو النامية إمكانيات كبيرة مثال عن ذلك: استثمارات دولية مصوبة بـ 230 مليار دولار سنويا للحد من إزالة النفايات، كما تستطيع تمويل 8 ملايين وظيفة إضافية ذات الدوام الكامل في البلدان النامية[2].

1-1) ما هو الاقتصاد الأخضر:

حسب برنامج الأمم المتحدة، الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة الموارد، بحيث يكمن تدخله إلى الوصول بطرح نسب منخفضة من الكربون والاستخدام العقلاني للموارد والإدماج الاجتماعي. وفي هذا الإطار، يمكن للاقتصاد الأخضر أن يستعمل بدائل جديدة مثل استغلال طاقة الرياح التي بإمكانها سد 47% من حاجيات الكهرباء و25% منها للتدفئة و22% للنقل. أما على مستوى الطاقة الشمسية، فقد تم تطويرها بـ 66% مقارنة بـ 2009، أما في نهاية 2010 فقد بلغت المنشآت الضوئية طاقة قدرها 35000 ميجاوات في العالم أي ما يعادل 35 مفاعل نووي[3]. وبلغة بسيطة مختصرة، يعرف الاقتصاد الأخضر بأنه يعني أهمية الطبيعة وفائدة الاستثمار، زيادة على انه يشجع الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وتفعيل الطاقة، مما يتطلب المحافظة عليها.

1-2) أهداف الاقتصاد الأخضر:

يشكل تغير المناخ عائقا للتنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر في إفريقيا، التكيف مع هذه الظاهرة هو أولوية من الأولويات إضافة إلى عدة مسائل لا تقل أهمية مثل الاحتباس الحراري وتفعيل الطاقات الجديدة والمتجددة إلى جانب الطاقات الفعالة وتسيير النفايات والحفاظ على النظم البيئية مثل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي بالإضافة على المحافظة على الشريط الساحلي والتغير المناخي. وأن أكبر التحديات التي تواجه القارة هي القضاء على الفقر والاندماج الاجتماعي، وكذلك مكافحة البطالة، إلى جانب هذا يهدف الجميع

والجزائر على وجه الخصوص على خدمات الطاقة الحديثة مع تعزيز برنامج التنمية في البنى التحتية ومبادرة الطاقة للشراكة الجيدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD[4].

– تحقيق التنمية المستدامة:

بإمكان التحول إلى اقتصاد أخضر لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر على نطاق واسع، خاصة وأن العالم اليوم يشهد مخاطر جمة تتطلب إعادة التفكير بصورة جذرية في المناهج والسياسات الاقتصادية، يجب أن يعرف الجميع أن الاقتصاد الأخضر لا يحل محل التنمية المستدامة في الوقت الذي أخفقت عقود من الزمن من خلق ثروات جديدة مع نموذج "الاقتصاد البنى" في وضع حد للتهميش الاجتماعي واستنزاف الموارد. وتبقى التنمية المستدامة هدفا حيويا على المدى الطويل بمرافقة من تخضير الاقتصاد[5].

– توفير الصناعة الخضراء والمؤسسات المستدامة:

إن تحقيق اقتصاد أكثر اخضرارا ومراعي للبيئة يستند على أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة، مما يتطلب الأمر إحداث تغييرات في ممارسات معظم الشركات وتغيرات هيكلية في طبيعة الاقتصاد يمنح القدرة للمؤسسات على الاستثمار وتبني أنماط إنتاج جديدة، زيادة على ذلك يتعزز الاقتصاد الأخضر انطلاقا من سوق للعمل الملائم وتقدم في مجال التنمية الاجتماعية. وللإشارة، يوجد في البلدان النامية قرابة 1,3 مليار شخص لا يتمتع بالطاقة النظيفة والبيئة، مما يتطلب الأمر بذل المزيد من الجهود لتحسين الوصول إلى الطاقة المتجددة وسيساهم لا مجال في التغلب على ندرة الطاقة وتذبذب التمويل بها[6].

– توفير الوظائف الخضراء:

يتسارع التحرك نحو الاستدامة البيئية واقتصاديات أكثر اخضرارا، حيث تم خلق عشرات الملايين من الوظائف الخضراء، على سبيل المثال في الولايات المتحدة سنة 2010، 3,1 مليون شخص شغل وظيفة في السلع والخدمات البيئية ما يعادل 2,4%، أما في البرازيل تم إحصاء 2,9 مليون وظيفة خضراء 6,6% من العمالة الرسمية في 2010، كان نمو العمالة قويا بشكل خاص في قطاع الطاقة المتجددة مرتفعا بمعدل 21% سنويا بحيث بشغل قرابة 5 مليون عامل أي أكثر من ضعف عدد العاملين قبل بضعة سنوات[7].

– واستئصال الفقر:

مازال الفقر يميز أغلب الدول النامية وهو ما تميزه التفاوتات الاجتماعية وعدم المساواة في الوصول لخدمات التعليم الصحة والقرض وحقوق الملكية، ومن بين الخصائص التي يقدمها الاقتصاد الأخضر هو قدرته على تقديم خيارات متنوعة للتنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر دون الإنقاص من الموارد الطبيعية للبلاد[8]. ويتيح التخضير الاقتصادي الفرصة لتحسين الاندماج الاجتماعي من خلال معالجة تحديات ندرة الطاقة، وفي كثير من الأحيان ينفق الأفراد ذوي الدخل الضعيف جزءا معتبرا من الميزانية في الحصول على الطاقة وحصة هامة في شراء السلع والخدمات مثل الغذاء والنقل، ففي بعض المناطق النائية من آسيا وإفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية تبلغ نسبة تكاليف الطاقة للأسر ذات الدخل المنخفض ثلاث مرات وأحيانا 20 مرة مقارنة بالأسر ذات الدخل الكبير بحيث يتفاقم الوضع للعديد من العائلات الفقيرة التي لا يمكنها الحصول على وسائل السكن والنقل المقتصدة للطاقة.

2) الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

2-1) الواجهة الخلفية الاجتماعية – الاقتصادية:

تعتمد هذه الخلفية على تحليل جملة من العناصر أهمها: التنمية البشرية مع إعداد مخطط العمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة مع اتخاذ التدابير القانونية والمؤسساتية اللازمة وفي الأخير اتخاذ نظرة شاملة حول الحكم البيئي.

- **التنمية البشرية والتنمية المستدامة:**

يعتبر النمو الاقتصادي نعمة لأي بلد إذا ما كان هذا النمو مرفوقا بتوزيع عادل للثروة، وبعبارة أخرى إذا كان هذا النمو مصحوبا بتقلص في ظاهرة انتشار الفقر، بل سيكون هذا النمو أكثر إفادة إذا ما كان مصحوبا بانخفاض في الآثار السلبية التي يحدثها على البيئة[9]. ووفق مخطط العمل للبيئة والتنمية المستدامة، تكمن الأهداف الوطنية للإستراتيجية البيئية في الجزائر إلى بلوغ جملة من الغايات[10]:

- تحسين صحة ونوعية حياة المواطنين.
- حماية الثروة الطبيعية وتحسين إنتاجها.
- تقليص الخسائر الاقتصادية وتحسين التنافسية.
- وحماية البيئة الشاملة.

- **التدابير القانونية والمؤسساتية:**

إنها إجراءات هامة تمس[11]:

- تكييف القوانين؛
- تدعيم القدرات؛
- تخطيط وتسيير برامج العمل البيئية إنشاء المعهد الوطني للتكوين في البيئة؛
- تدعيم ومتابعة الأنظمة البيئية بإنشاء مرصد وطني للبيئة وتنمية مستدامة؛
- تطوير الهندسة المؤسساتية، كإنشاء وكالة وطنية للنفايات ومحافظة وطنية للساحل، ومركز لتنمية الموارد البيولوجية؛
- ووضع أدوات اقتصادية ومالية، عن طريق إحداث تعريفات جبائية بيئية تمس إزالة النفايات ومنع تلوث الماء والجو بالإضافة إلى رسوم على المحروقات الملوثة، كل هذه الرسوم تحول إلى الصندوق الوطني للبيئة.

- **والحكم البيئي:**

يتدعم النظام البيئي بآلية للحكم مثل المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة إلى جانب مختلف القطاعات الوزارية ووكالات البيئة والولايات والبلديات زيادة على الهياكل اللامركزية والمؤسسات مع إشراك القطاع الخاص[12].

2-2) الهشاشة البيئية قابلية الطبيعة والعوامل البشرية:

إن تقليل هذه الهشاشة تمخض عنه بروز عدة معطيات مدونة في خمسة نقاط هامة وهي كما يلي:

- قابلية الإقليم والمناخ:

تتميز الجزائر بإقليم جاف وشبه جاف وجد متباين، بحيث 95% من التراب الوطني يخضع لظروف غير مواتية لتساقط الأمطار، أما المنطقة التلية تمثل 4% فقط من مساحة الإقليم بينما الهضاب العليا تمتد على نحو 9% من التراب لكونها قليلة الحظوة من حيث المياه[13].
الجزائر بلد ذو مخاطر زلزالية مرتفعة تتموقع في مناطق جد محدودة مثل بومرداس-معسكر-تيبازة-الشلف-جيجل-البلدية-وهران-جزائر عاصمة.

-التهيئة وشغل أراضي الإقليم:

تشير البحوث أن تموقع السكان بكل جهة يمثل 65% في التل، 25% للهضاب العليا و10% للجنوب، أما من الناحية القدرات الاقتصادية فإن $\frac{2}{3}$ من وحدات الصناعية تقع في المنطقة التلية زيادة على 95% من مياه الينابيع تحول لنفس الجهة، ناهيك عن شبكة الطرق السريعة والسكك الحديدية وأغلب شبكات الاتصالات اللاسلكية[14].

- عدم حيوية نموذج الاستهلاك:

بفعل تطور الحضارة والنمو، انقلب نموذج الاستهلاك من ريفي إلى صناعي، إنجم عنه سلوكات بيئية وانبعاثات هامة أفرزت نفايات ملوثة.

- الفقر والتخلف:

يعيش أغلب الجزائريين في ظروف هشة تتميز بالفقر مما انجر عنه تدهور في الموارد المتجددة التي تتمثل في التربة والماء والغابات والمراعي.

- والعنف واللاأمن:

يلعب العنف دورا في تدهور البيئة، إذ نجد العنف المرتبط بالإرهاب، وذلك المتعلق بتهاون الدولة إلى جانب العنف المرتبط بالنزوح نحو المدن مما جعل 60% من السكان يعيشون في أقل من 4% من مساحة التراب الوطني.

2-3) حالة البيئة والتأثيرات المالية للسياسات المتبعة:

قامت السلطات العمومية بتحليل وتشخيص وثيق لوضعية البيئة في بلادنا مما تطلب منها اعتماد سياسات لمواجهة الكوارث وذلك عبر عدة جوانب نلخصها أهمها ما يلي[15]:

- الجانب الأول: مرتبط بحماية الأراضي والأنظمة البيئية الصلبة إلى جانب معالجة النظام البيئي الغابي والسهلي والصحراوي؛
- الجانب الثاني: يعالج ساحل البحر ومنطقة الشاطئ؛
- الجانب الثالث: يمس الموارد البيولوجية والبيئية والأمن البيولوجي؛
- الجانب الرابع: يخصص لحماية المياه العذبة؛
- الجانب الخامس: دراسة وتهيئة البيئة الحضرية؛
- الجانب السادس: دراسة وتهيئة البيئة الغابية؛
- الجانب السابع: منشآت النقل البري والبحري والجوي؛
- الجانب الثامن: الأمراض المرتبطة بتدهور البيئة المتنقلة عبر المياه، مياه السباحة، تلوث جوي، الأمراض المهنية، التسمم العقربي؛
- الجانب التاسع: المخاطر الكبرى الطبيعة منها مثل الزلازل والجفاف والفيضانات، والمخاطر التكنولوجية؛
- الجانب العاشر: الطاقة المتجددة؛
- الجانب الحادي عشر: تدهور التراث الثقافي والأثري؛
- والجانب الثاني عشر: تبني إستراتيجية للتربية البيئية.

من خلال مختلف التأثيرات المالية، نحاول سرد تقديرات كلفة تدهور البيئة وأثرها على الثروة الطبيعية، ثم عرض الأفكار الأولى المستخلصة من ذلك. فقد أحصت وزارة البيئة وتهيئة الإقليم حجم الأضرار التي ألحقت على الثروة الطبيعية والمقدرة بـ 1,84% من PIB سنة 2000، والجدول التالي يوضح في دراسة مقارنة بين سنة 2000 و2007 التكاليف المستعملة:

الجدول: تكاليف التدهور البيئي من 2000 إلى 2007 PIB/%

المعطيات	% 2000	% 2007
الماء	1,55	1,29
الغابات والتنوع البيولوجي	1,36	1,06
الطاقة	1,30	0,80
الهواء	1,00	0,85
السواحل والاثار	0,90	0,61
النفايات	0,89	0,60
المجموع	%7,00	%5,21

المصدر: وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، التقرير حول حالة البيئة، 2008، ص 342.

نلاحظ من خلال هذه المعطيات، تراجع في نسبة تكاليف التدهور البيئي من PIB/%7 سنة 2000 إلى PIB/%5,21 سنة 2007، كما تشير التقارير من جهة أخرى خلال سنة 2000 كانت تكاليف الأضرار وسلبية الفعالية تمثل PIB/%7 أي ما يقارب 3,5 مليار دولار في حين انخفضت هذه النفقات سنة 2007 لتمثل PIB/%5,21 أي بقيمة 2,6 مليار دولار[16].

إن هذا العرض يتطرق إلى أربعة أفكار مميزة نوردها في[17]:
- ضرورة إزالة التلوث الجاري من جراء الماء والبحر المقدر بـ PIB/%0,69؛
- تحقيق نوعية أفضل من الهواء والمقدرة أضراره PIB/%0,90؛
- تحكم أكثر في النفايات المنزلية والصناعية والمقدرة بـ PIB/%0,19 سنة 2007؛
- ومحاربة الفقر عن طريق برنامج الأشجار المثمرة، برامج التشغيل الريفي الرامية إلى تحسين التربة الفلاحية، بالإضافة إلى سياسات التنمية المحلية والريفية.

2-4) الإنجازات 2005-2007 في البيئة والاقتصاد الأخضر:

من ضمن الإنجازات المحققة خلال المخطط الخماسي 2005-2009 وهو إصدار جملة من القوانين من الجيل الثاني بالإضافة إلى خلق هيئات جديدة في خدمة التنمية المستدامة مع استحداث أدوات اقتصادية وجبائية بمعايير دولية وأخيرا البدء في تنفيذ مسعى المخطط الوطني للعمل من اجل البيئة والتنمية المستدامة.

قامت الجزائر بمواكبة الركب في مجال حماية البيئة عندما أصدرت العديد من النصوص القانونية نحاول أن نلخصها فيما يلي[18]:

- القانون 01-19 المؤرخ في 2006/12/12 المتعلق بتسيير ومراقبة وإزالة النفايات؛
- القانون 01-20 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم؛
- القانون 02-02 المؤرخ في 2002/02/05 المتعلق بحماية وتثمين الشريط الساحلي؛
- القانون 02-08 المؤرخ في 2002/05/08 المتعلق بشروط إنشاء مدن جديدة وتحصيئتها؛
- القانون 03-10 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستديمة؛
- القانون 04-03 المؤرخ في 2004/06/23 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستديمة؛
- القانون 06-06 المؤرخ في 2006/02/20 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة؛
- القانون 04-20 المؤرخ في 2004/12/25 المتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستديمة؛
- والقانون 07-06 المؤرخ في 2007/05/13 المتعلق بتسيير وحماية المساحات الخضراء.

من أجل التأقلم والمعطيات الجديدة الداعية إلى توفير مناخ بيئي سليم والعمل وفق آليات التنمية المستدامة والحكم الراشد، عملت الدولة على إنشاء هيئات أهمها[19]:

- إنشاء وزارة التهيئة العمرانية، البيئة والسياحة ثم حولت لوزارة البيئة وتهيئة الإقليم؛
- مديريات ولائية ومفتشيات جهوية للبيئة عددها 05 وهي وهران-بشار-الجزائر العاصمة-ورقلة-عنابة، بحيث تدعمت هذه الهيئات بعمال التأطير والتنفيذ انتقلت من 60 عون إلى 110 سنة 2005؛
- كما استفاد القطاع من مخصصات مالية في جانب التسيير انتقلت من 288.116.000 دينار في سنة 2000 إلى 1.299.619.000 دينار في 2007 أي بزيادة أكثر من 100%، أما من جانب التجهيز فقد استفاد القطاع سنة 2000 إلى 2007 من حوالي 7,2 مليار دينار؛
- استحداث فضاءات وسيطة قصد تحقيق أمثلية الأداء البيئي، من أمثلتها:
  - المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة؛
  - المحافظة الوطنية للتكوين على البيئة، زيادة على السلطة الوطنية للموارد البيولوجية؛
  - الوكالة الوطنية للنفايات والمركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية؛
  - المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأكثر نظافة؛
  - المجلس الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم؛
  - الندوات الجهوية لتهيئة الإقليم بالإضافة إلى المحافظة الوطنية للساحل؛
  - الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير، زيادة على ذلك الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية؛

- والسلطة الوطنية المعنية، إضافة إلى مندوبية الأخطار الكبرى ومجلس التنسيق الشاطئي.

من أجل حماية البيئة ومنع التعدي على الطبيعة وخلق ثقافة خضراء تم استحداث جملة من الرسوم نوردها فيما يلي[20]:

- الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة، أهمها:
  - الرسم على رفع النفايات المنزلية؛
  - الرسم التحفيزي للإنقاص المخزون من النفايات الصحية؛
  - الرسم التحفيزي على إنقاص المخزون من النفايات الصناعية الخاصة؛
  - والرسم على الأكياس البلاستيكية.
- الرسم المتعلق بالأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، أهمها:
  - الرسم التحفيزي لإنقاص المخزون من النفايات الصناعية الخطيرة؛
  - الرسم التحفيزي على إنقاص المخزون المرتبطة بأنشطة المستشفيات؛
  - رسم على الأنشطة الملونة والخطيرة على البيئة؛
  - والرسم الإضافي على التلوث الجوي ذو الطابع الصناعي.
- الرسوم الخاصة بالانبعاث الجوي، أهمها:
  - الرسم الإضافي على التلوث الجوي ذو الطابع الصناعي؛
  - والرسم على الوقود، وتعميم الوقود النظيف.
- الرسم الخاص بالتدفقات الصناعية السائلة، أهمها:
  - الرسم الإضافي على المياه الصناعية المستعملة؛
  - الرسم على العجلات وعلى الزيوت؛
  - وموارد جبائية جديدة للبلدية.

تم استحداث العديد من آليات التمويل نذكر أهمها[21]:

- الصندوق من أجل البيئة وإزالة التلوث؛
- الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب؛
- الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الشاطئية؛
- الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة؛
- الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا؛
- وصندوق الجبل وصندوق محاربة التسحر وتنمية الرعي والسهوب.

زيادة على هذا، هناك آلية المشاريع الممولة من طرف وكالة دعم وتشغيل الشباب بحيث تم اعتماد 36 مشروع استعادة و63 مشروع رسكلة. كما تم اعتماد مشروع الجزائر البيضاء عن طريق إزالة البلاستيك وخاصة منع استخدام الكيس البلاستيكي الأسود زيادة استعادة تلك المتواجدة في السوق بحيث تم إحصاء 15 مليون كيس يوميا و5 مليار في السنة.

يهدف هذا المخطط إلى تحسين الصحة العمومية ونوعية حياة المواطنين، حماية وتحسين إنتاجية رأسمال الطبيعي وكذلك تقليص الخسائر الاقتصادية وتحسين المنافسة، وأخيرا حماية البيئة الشاملة. ومن أجل تحقيق الاقتصاد الأخضر قامت الجزائر بإنجاز العديد من الأشغال أهمها[22]:

- إنجاز سد بني هارون بطاقة 960 مليون $م^3$؛
- تحويل المياه من عين صالح إلى تمنراست على مساحة تقارب 700 كلم لتموين 90000 ساكن؛
- إنجاز محطات لتحلية مياه البحر 9 متواجدة حاليا بطاقة توفير 1,39/hm^3 يوميا؛
- الإنجاز المستقبلي للعمارات الذكية؛
- الطاقة المتجددة والشمسية، بحيث من المزمع إنتاج حوالي 5% من الكهرباء إلى غاية 2015 أما على مستوى الطاقة المتجددة فإنه من المتوقع بناء محطة تنتج قرابة مليون كلم بأدرار من شأنها إنتاج 200 Kw تزود 673 منزل على مستوى تندوف و871 منزل في أدرار على طول 30 متر؛
- ومفرغة للنفايات بعدما تقرر تحويل مفرغة وادي السمار إلى حديقة كبيرة للتسلية بمساحة 204 هكتار بمبلغ 6,5 مليار دينار.

خاتمة:

أجمعت العديد من الدراسات وخاصة الندوة الإفريقية المنعقدة أخيرا بوهران يومي 22 و2014/02/23 على أن الاقتصاد الأخضر بوصفه أحد السبل لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، أن يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والمستدام وتوفير مناصب الشغل الكريمة للجميع وتحسين الرفاهية. كما لا يشكل الاقتصاد الأخضر حاجزا أو شرطا إضافيا يعيق التبادل الاقتصادي والتجاري الثنائي والدولي.

يستلزم الاقتصاد الأخضر استثمارات هائلة يمر عن طريق ترقية المبادرات الدائمة للإنتاج والاستهلاك، وبمشاركة أكيدة من قبل القطاع الخاص الدولي والوطني الذي يجب أن يتحمل جزء من مسؤوليته الاجتماعية.
إن التغير المناخي والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف وفقدان التنوع البيولوجي وانتشار النفايات والمواد الكيماوية الخطرة، والتلوث البحري والساحلي زيادة على ارتفاع المياه على مستوى سطح البحر ترهن التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة. والجزائر كإحدى الدول الإفريقية المعنية بظاهرة تدهور البيئة، عملت منذ مدة بكل الوسائل المتاحة لديها من أجل بناء مخطط وطني إستراتيجي يقوم على أساس استحداث رسوم جبائية لمحاربة التلوث زيادة على بناء إطار تشريعي قانوني يرافق تطبيق السياسات دون أن ننسى تلك الهيئات التنظيمية المعول عليها في تنفيذ سياسة بيئية تضمن اقتصاد أخضر دائم.

الهوامش والمراجع:

1 وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المؤتمر الافريقي حول «الاقتصاد الأخضر»، وهران، يومي 22 و2014/02/23.

2 محمد عبد الوهاب العزاوي & أحمد سليمان محمد الجرجري، «التصنيع الأخضر كأحد متطلبات الأداء البيئي ودوره في تحقيق التوفق التنافسي»، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول «الأداء المتميز للمنظمات والحكومات»، جامعة ورقلة، يومي 22 و2011/11/23.

3 ثامر ياسر البكري & أحمد نزار النوري، «التسويق الأخضر»، ط. دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 70-80 (بتصرف).

4 قدي عبد المجيد، «الاقتصاد البيئي»، ط، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2010، ص 152.

5 سناء حم عيد، «إستراتيجية الطاقة المتجددة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزلئر 3، ص 21-43 (بتصرف).

6 وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المؤتمر الافريقي حول «الاقتصاد الأخضر»، وهران، يومي 22 و2014/02/23، على الموقع

http://www.caev.mate.gov.dz

7 مذكرة المركز الجهوي للأنشطة (ترجمة)، «برنامج الأمم المتحدة للبيئة مخطط نشاط متوسطي»، سبليت، كرواتيا، أفريل 2002.

8 مجبر محمد، «العلاقة المتبادلة بين البيئة والتنمية باعتبارها أداة للقضاء على الفقر في الدول النامية»، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول حماية البيئة، المركز الجامعي بخميس مليانة، يومي 03 و2010/04/04.

9 وزارة التهيئة العمرانية والبيئة، التقرير الوطني حول «حالة ومستقبل البيئة»، 2010، ص ص 26-28.

10 وزارة الطاقة والمناجم، «دليل الطاقات المتجددة»، مديرية الطاقات الجديدة والمتجددة، الجزائر، 2007، ص ص 20-30.

11 ارجع إلى:

- القانون 99-09 المؤرخ في 1999/07/28 المتعلق بالتحكم في الطاقة؛
- والقانون 04-09 المؤرخ في 2004/08/14، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

12 المرسوم التنفيذي 88-60 المؤرخ في 1988/03/22 المتعلق بإنشاء مركز تطوير الطاقات المتجددة.

13 BOUDRIES Khellaf, «Estimation de l'hydrogène solaire au Sud Algérien», In Revue Energie renouvelable du centre de développement des énergies renouvelables, Bouzaréah, Alger, 2003, p. 80.

14 وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، «التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر»، 2010، ص ص 44 إلى 46.

15 ملياني حكيم & حمادي مراد، «واقع التلوث البيئي في الجزائر سبل محاربته ومدى ارتباطه بظاهرة الفقر»، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول «حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية، حالة الجزائر»، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2010.

16 وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، «التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة»، ديسمبر 2008، *http://www.caev.mate.gov.dz*

17 دعاس عز الدين، «أثار وتطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية»، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2011، ص ص 21-22.

18 القانون 03-10 المؤرخ في 2003/07/13 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

19 وناس يحي، «الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر»، رسالة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2007، ص 140.

20 كنوش عاشور & عزو علي، «فعالية الإدارة البيئية في الحد من مشكلات التلوث بالإشارة إلى حالة الجزائر»، ملتقى وطني خامس حول «*البيئة* والتنمية المستديمة»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، يومي 21 و2008/10/22.

21 ارجع إلى:

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 2014، *http://www.micl.gov.dz*
- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2014، *http://www.minf.dgi.gov.dz*
- & الموقع الرسمي لوزارة البيئة وتهيئة الإقليم، 2014، *http://www.caev.mate.gov.dz*

22 وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المؤتمر الافريقي حول «الاقتصاد الأخضر»، وهران، يومي 22 و2014/02/23، البيان الختامي، ص ص 1-8.